Royaume du Maroc
Parlement
Chambre des Conseillers

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

الرقم: 2023/3654
16/05/2023

إلى السيدة وزيرة
الاقتصاد والمالية
المحترمة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

تبسيط مسطرة تفويت مساكن أملاك الدولة لمستغليها بإلغاء الموافقة القبلية للقطاع الوصي

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد

السيدة الوزيرة المحترمة،

يرمي منشور السيد رئيس الحكومة ليوم 24 يوليوز 2020 حول موضوع "تفعيل مقتضيات المرسوم المتعلق بتفويت مساكن الدولة لمن يشغلها من الموظفين والمستخدمين العاملين في إدارات الدولة بموجب عقود" إلى إنهاء مشاكل العديد من الأسر المغربية بتفعيل وتيسير تطبيق مقتضيات المرسوم رقم 2.83.659 الصادر بتاريخ 18 غشت 1987 بالإذن في أن تباع العقارات المملوكة للدولة لمن يشغلها من الموظفين والمستخدمين العاملين في إدارات الدولة بموجب عقود، كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.99.243 بتاريخ 30 يونيو 1999، والمرسوم رقم 2.01.1397 بتاريخ 04 يونيو 2002.

غير أن اشتراط الموافقة القبلية للقطاعات المعنية بتلك المساكن لازال يحول دون تحقق الغاية المنشودة من منشور السيد رئيس الحكومة والمرسوم المذكور إما بسبب تأخر تلك القطاعات في البث في الطلبات الواردة عليها، أو عدم تفاعلها بالمرة مع تلك الطلبات لأسباب مختلفة، ومنها عدم الإلمام الدقيق بالظروف الاجتماعية لتلك الأسر ومآلات استغلال تلك المساكن، لاسيما الموجودة في مناطق بعيدة ونائية عن المركز.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة:

– عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل تبسيط مسطرة تفويت مساكن أملاك الدولة لمستغليها بإلغاء الموافقة القبلية للقطاع الوصي؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

السطي خالد